|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **EP** | **الأمم المتحدة** | |
| **UNEP**/EA.2/10\* |  | |
| Distr.: General  14 March 2016 Arabic Original: English | **جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة** | #UNLOGO |

**جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة**

**الدورة الثانية**

نيروبي، 23-27 أيار/مايو 2016

البند 4 (ي) من جدول الأعمال المؤقت\*[[1]](#footnote-1)\*

المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية: التنسيق والتعاون في المسائل البيئية ضمن كافة أقسام منظومة الأمم المتحدة

التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية

تقرير المدير التنفيذي

|  |
| --- |
| *موجز*  يعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على النحو المنصوص عليه في ولايته التأسيسية، وعلى نحو ما تم تأكيده مجدداً في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة([[2]](#footnote-2))، اتساق تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة في إطار منظومة الأمم المتحدة.  ويصف هذا التقرير الذي أُعد استجابة لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 1/11 بشأن التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية، كيف أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل من أجل اسماع صوته بقدر أكبر وزيادة قدرته على الوفاء بولايته في مجال التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بتعزيز مشاركته في الهيئات التنسيقية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، وقيادة الجهود الرامية إلى صياغة استراتيجيات على نطاق المنظومة في مجال البيئة، وترسيخ وجوده لتلبية احتياجات الدول الأعضاء على نحو أفضل، بما في ذلك على الصعيد الوطني.  ويستجيب الجزء الأول من التقرير الذي يسلط الضوء على عمل فريق الإدارة البيئية (القسم الثاني) لطلبات جمعية الأمم المتحدة للبيئة للمدير التنفيذي في القرار 1/11 بشأن وضع استراتيجيات على نطاق المنظومة بشأن البيئة، ومقترحات لإدماج نتائج خطة الأمم المتحدة للتنمية في مرحلة ما بعد عام 2015 في العمل البيئي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، والتوصيات الرامية إلى زيادة كفاءة وفعالية فريق الإدارة البيئية إلى أقصى حد، والمسائل الأخرى التي ينبغي اطلاع جمعية الأمم المتحدة للبيئة عليها في دورتها الثانية، بما في ذلك عمل فريق الإدارة البيئية وما أحرزه من تقدم.  ويشمل الجزء الثاني من التقرير (القسم الثالث) التنسيق الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ودور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آليات التنسيق المواضيعي الأخرى على الصعيد العالمي، والعمل الذي اضطلع به البرنامج عن طريق آليات التنسيق الإقليمية والوطنية. وبعد مؤتمر الأمم ا لمتحدة للتنمية المستدامة، وبصفة خاصة عن طريق عملية التفاوض بشأن الأهداف الإنمائية، نما التعاون والتعاضد على نطاق منظومة الأمم المتحدة نمواً طبيعياً استجابة لاحتياجات وطلبات الدول الأعضاء. ويرد في الوثيقة UNEP/EA.2/INF/14 المزيد من الأمثلة المتعلقة بكيفية عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع مجموعة كبيرة من آليات واستراتيجيات التنسيق لتلبية الحاجة إلى سياسة متسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمعالجة المسائل البيئية بغية الاضطلاع بأنشطة تتسم بقدر أكبر من التنسيق والفعالية. |

أولاً - مقدمة

1. يُعتبر نطاق وطموح الخطة العالمية المتكاملة للتنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها نطاقاً وطموحاً غير مسبوقين بقدر ما تُعتبر التحديات التي ينبغي أن يواجهها المجتمع الدولي من أجل تحقيق المستقبل المستدام للجميع أيضاً تحديات غير مسبوقة. وعن طريق تعبئة كل كيانات الأمم المتحدة للمساهمة في هذا المسعي بحيث يساهم كل كيان بما يتمتع به من نقاط قوة، وقدرات، وموارد يمكن فقط لمنظومة الأمم المتحدة أن تلبي الطموحات، وتدعم الجهود بالمستوى الأمثل من أجل بلوغ أهداف خطة عام 2030([[3]](#footnote-3)) التي تستلزم التعاون المعزز والمتطور والنشط على نطاق منظومة الأمم المتحدة.
2. وتدعو خطة التنمية المستدامة الشديدة التعقيد والمتعددة الأبعاد إلى التكامل على نطاق ثلاثة أبعاد من التنمية المستدامة، وتشمل ركائز ميثاق الأمم المتحدة، وهي التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الانسان، والعمل الانساني. وتعتبر قدرة الخطة على أن تشمل هذه المجالات، وأن تسعى إلى بلوغ أهداف مشتركة ونتائج متكاملة عاملاً بالغ الأهمية من عوامل النجاح. ومن شأن التعاضد إزاء مجموعة مشتركة من الأهداف، والمقاصد، ووسائل التنفيذ وصياغة استجابات متسقة ومنسقة أن يساعد منظومة الأمم المتحدة على معالجة تعقيدات الخطة الجديدة، وتحقيق نتائج سديدة ومستدامة.
3. ويعني التنسيق في زمن التكامل العمل بالاستفادة من المزايا النسبية لتنوع وتخصص منظومة الأمم المتحدة، والعمل بتضافر الجهود، وتوحيد الأداء. وتحتاج منظومة الأمم المتحدة إلى أن تكون مقدماً سريع الاستجابة وحيوياً للدعم المتكامل والمتخصص للدول الأعضاء يعمل على تفعيل الأطر المعيارية بفعالية في إطار جهود متسقة وجماعية على نطاق المنظومة. وسيكون التنسيق الأوثق نتيجة لاعتماد ثقافة تعاون، وتعزيز هذه الثقافة بنشاط داخل مؤسسات الأمم المتحدة وفيما بينها، ونتيجة أيضاً لإثبات قيمة تجميع القدرات والمعارف لصياغة وإنجاز حلول متكاملة وأكثر فعالية وتتسم بقدر أكبر من الفعالية من حيث التكلفة. وقد دأب الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على التسليم بأهمية نهج الأداء المذكور.
4. وتهيئ خطة 2030 للتنمية المستدامة فرصة هائلة لتعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة. والبيئة هي مسؤولية مشتركة بين المنظومة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه السلطة البيئية وصوت البيئة، وهو يتمتع بولاية تأسيسية لمساعدة الآخرين من أجل تحمل نصيبهم من المسؤولية.([[4]](#footnote-4)) ويعتبر اعتماد التنسيق والتعاون على نطاق المنظومة جزءاً لا يتجزأ من ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعمله وثقافته التنظيمية.
5. ويسعى هذا التقرير إلى توضيح كيف أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة استجاب، بالعمل عن طريق مجموعة من آليات واستراتيجيات التنسيق، للدعوة إلى اتساق السياسات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بمعالجة المسائل البيئية من أجل الاضطلاع بأنشطة تتسم بقدر أكبر من التنسيق والفعالية. وترد أمثلة لتوضيح كيفية عمل البرنامج داخل منظومة الأمم المتحدة، وكجزء منها، مع التمييز بين مختلف مستويات وطرق المشاركة لتيسير وتسخير النُهج المنسقة وأوجه التآزر، وتوحيد دعم المنظومة لإنجاز البعد البيئي لأهداف خطة عام 2030 للتنمية المستدامة. وتوضح الأمثلة الأخرى العمل التعاوني للبرنامج مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك عن طريق التعاون البرنامجي، وتعزيز أوجه التآزر كما يرد ذلك بقدر أكبر من التفصيل في تقرير المدير التنفيذي عن العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئة المتعددة الأطراف (UNEP/EA.2/11**)**. وترد في مرفقات الوثيقة UNEP/EA.2/INF/14 معلومات إضافية عن طرق تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العمل مع شركائه في منظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - الملامح البارزة لعمل فريق الأمم المتحدة للإدارة البيئية

ألف - مقدمة

1. أحد الأهداف المحددة لفريق الأمم المتحدة للإدارة البيئية هو مساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إنجاز مهامه ذات الصلة بتعزيز النُهج المنسقة إزاء المسائل البيئية في منظومة الأمم المتحدة. وفي سياق إنجاز عملها، دأبت أمانة فريق الإدارة البيئية، بالتعاون الوثيق مع أمانات مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وهيئاته الفرعية، على العمل لضمان وضع المسائل البيئية على أعلى مستويات التنسيق في منظومة الأمم المتحدة، وتشجيع أوجه التآزر لمواصلة المتابعة والتنفيذ.
2. وأكد مجدداً كبار المسؤولين في فريق الإدارة البيئية في اجتماعهم الحادي والعشرين في أيلول/سبتمبر 2015 على أن أهداف التنمية المستدامة تهيئ فرصة هامة لإدماج البيئة كموضوع عالمي وشامل لعدة قطاعات على المستويين العالمي والوطني وفي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وينبغي أن يساهم فريق الإدارة البيئية في تحقيق فهم أفضل للبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة، ويدعم أعضاءه في جهودهم الرامية إلى مواءمة مؤسساتهم، وبرامجهم، وسياساتهم مع خطة عام 2030 للتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أشار كبار المسؤولين إلى أن فريق الإدارة البيئية يمكن أن يساعد في تقديم منظور بشأن ما تحرزه منظومة الأمم المتحدة من تقدم في هذا الشأن.

باء - أفرقة إدارة القضايا

1. ما برح فريق إدارة القضايا المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات يعمل منذ كانون الثاني/يناير 2015 بشأن إعداد مساهمة منظومة الأمم المتحدة دعماً لهدف عام 2020 المتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ونشر فريق الإدارة البيئية، بالتعاون الوثيق مع البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، تقريراً تجميعياً بعنوان ’’الأمم المتحدة والإدارة السليمة للمواد الكيميائية: تنسيق الأداء من أجل الدول الأعضاء والتنمية المستدامة‘‘. ويشير التقرير إلى أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالنسبة لخطة التنمية المستدامة الأوسع نطاقاً مع عرض ما أُنجز بالفعل، والتوصية بسبل ضمان أوجه التآزر، والإشارة إلى كيفية تمكن منظومة الأمم المتحدة من مواصلة مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ويشمل التقرير بياناً مشتركاً للرؤساء التنفيذيين للهيئات الأعضاء في فريق الإدارة البيئية والتزاماً على نطاق المنظومة بمواصلة تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وزيادة التعريف بها داخل منظومة الأمم المتحدة.
2. وأطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدول الأعضاء على آخر التطورات بشأن التقدم المحرز في الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وفي الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، واجتماعات عام 2015 لمؤتمرات الأطراف في اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، واتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.([[5]](#footnote-5)) وشملت نتائج فريق إدارة القضايا مجموعة رئيسية مركبة من الأهداف والمؤشرات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة التي أصبحت بمثابة المساهمة المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتنمية المستدامة فيما يتعلق بخطة الأمم المتحدة للتنمية في مرحلة ما بعد عام 2015.
3. وقد واصلت العملية التشاورية بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية عملها فيما يتعلق بإطار تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة بتجربة تنفيذ هذا الإطار. ونفذت سبع كيانات تابعة للأمم المتحدة العملية التجريبية التي بدأت في آذار/مارس 2015 على أساس طوعي، وهذه الكيانات هي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وكانت الأهداف هي تقاسم الدروس المستخلصة، وفهم الآثار العملية المترتبة على تنفيذ الإطار، وتحسين الإطار في نهاية المطاف على أساس الخبرة المكتسبة في أثناء المرحلة التجريبية.
4. وساعدت العملية كيانات الأمم المتحدة على النظر في جوانب الاستدامة البيئية والاجتماعية في سياساتها وبرامجها وعملياتها. وبينما تركز معظم مبادرات الاستدامة على الاستدامة البيئية، يلزم فهم الاستدامة الاجتماعية على نحو أفضل. وهناك إرادة قوية للتعلم من التجارب، وترسيخ تقاسم المعارف على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والتسليم في نفس الوقت بأن الوكالات في حاجة الى نُهج مناسبة لتنفيذ الإطار. وتهيئ العملية التجريبية فرصة لتحديد أرضية مشتركة لتعزيز اتساق السياسات. وطلب كبار المسؤولين في فريق الإدارة البيئية أن تواصل العملية التشاورية عملها لتحسين وتعزيز الإطار كأساس لنهج مشترك للنهوض بالاستدامة البيئية والاجتماعية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.
5. وألزم كبار المسؤولين منظماتهم بتكثيف أنشطتها للمضي قدماً بشأن الحياد المناخي. وما برح فريق ادارة القضايا المعني بإدارة الاستدامة البيئية في منظومة الأمم المتحدة يدعم هذه العملية بطرق عملية عن طريق مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المسماة ’’مبادرة الأمم المتحدة المستدامة‘‘.
6. وقُدمت ’’خارطة طريق للمضي قدما نحو الحياد المناخي بحلول عام 2020‘‘ للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة للنظر فيها، وتحدد الخارطة عدداً من الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الكيانات التابعة للأمم المتحدة بصورة جماعية أو منفردة لبلوغ هذه الأهداف. ونُشرت الطبعة الخامسة والطبعة السادسة من ’’المضي قدما نحو أمم متحدة محايدة مناخياً: الأثر المناخي لمنظومة الأمم المتحدة وجهود التقليل منه‘‘ في 2014 و2015، بما في ذلك عمليات جرد انبعاثات غازات الدفيئة قدمها 64 كياناً من الكيانات التابعة للأمم المتحدة. وما برحت الحملة الإلكترونية ’’خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء‘‘ تستقطب الموظفين وتهيئ للمنظمات فرصة لعرض جهودها في عمليات خفض الانبعاثات. وقد اُستكمل دليل معاوضة الكربون لمؤسسات الأمم المتحدة، كما اكتمل تحليل الثغرات المتعلقة بنوعية وتغطية بيانات الجرد في منظومة الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2015، وهو التاريخ الذي أصبحت فيه مرافق وعمليات 21 مؤسسة في منظومة الأمم المتحدة تتسم بالحياد المناخي، ووضعت 14 مؤسسة استراتيجيات لتخفيض الانبعاثات، بينما تنفذ 3 مؤسسات نظم إدارة بيئية. وعلاوة على ذلك، قدم فريق الإدارة البيئية في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين مذكرة تقنية عن تحقيق الحياد المناخي على نطاق المنظومة سلطت الضوء على الممارسات الجيدة المستخلصة على نطاق المنظومة.
7. وبدأ في تشرين الأول/أكتوبر 2014 مشروعاً لتعميم نظم الإدارة البيئية في مرافق وعمليات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بدعم من وكالة حماية البيئة السويدية. ووُضع إطار لمعالم نظم الإدارة البيئية لمؤسسات الأمم المتحدة للاسترشاد به في تنفيذ هذه النظم، واكتملت أيضاً عملية تقييم بشأن حالة تنفيذ نظم الإدارة البيئية في مؤسسات الأمم المتحدة، واُختيرت أربعة مكاتب تابعة للأمم المتحدة كمكاتب تجريبية لدعم تنفيذ هذه النظم.
8. وما برحت الحملة الالكترونية ”خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء“ تستقطب الموظفين وتهيئ للمنظمات فرصة لعرض جهودها في عمليات خفض الانبعاثات. وارتفع معدل زيارات الموقع الشبكي بقدر كبير في العام الماضي حيث اُستضيفت 885 177 عملية تواصل في الفترة من حزيران/يونيه 2014 الى أيار/مايو 2015، كما يسر فريق إدارة القضايا المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية بناء القدرات للموظفين في مجالات من قبيل الابلاغ بشأن الاستدامة.
9. وفي عام 2011، وضع فريق الإدارة البيئية نهجاً لاستعراض الأقران فيما يتعلق بالخصائص البيئية للكيانات التابعة للأمم المتحدة، وبدأت مرحلة تجريبية في بداية عام 2013، شملت عمليات استعراض لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وركزت تقارير استعراض الأقران على الإدارة البيئية المؤسسية للمرافق والعمليات، متناولة مسائل من قبيل انبعاثات غازات الدفيئة (بسبب النقل والمرافق)، وإدارة المياه والنفايات، والاجتماعات الخضراء، وقدمت توصيات غير ملزمة لأغراض التحسين. واستعرضت هيئة استعراض أقران مكونة من 17 كياناً من كيانات الأمم المتحدة التقارير ووضعت التوصيات في صيغتها النهائية لكل وكالة على حدة. وكشف تقييم للمرحلة التجريبية أن هناك توافقاً في الآراء بشأن جدوى العملية ودعماً لاستمرارها. وبدأت مرحلة ثانية في أيلول/سبتمبر 2014 وأدت إلى استعراض أقران لصندوق النقد الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عامي 2015 و2016 على التوالي. وما برحت هيئة استعراض الأقران تنظر في وضع المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات لإجراء استعراضات الأقران كناتج إضافي للعملية.
10. وقرر كبار المسؤولين في فريق الإدارة البيئية في اجتماعهم الحادي والعشرين دعوة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والكيانات الأخرى المهتمة، وبالتشاور مع أمانة فريق الإدارة البيئية، إلى تقديم مقترح لفريق إدارة القضايا للتركيز على تنسيق العمل في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمشكلة المتنامية للنفايات الالكترونية.

جيم - وضع إطار على نطاق منظومة الأمم المتحدة للاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة

1. استجابة لقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 1/11، وتمشياً مع الفقرة 88 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، أقام كبار المسؤولين في فريق الإدارة البيئية عملية تشاورية تضم ممثلين من 19 مؤسسة تابعة للأمم المتحدة للمساهمة في إعداد استراتيجيات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالبيئة. وقامت العملية التشاورية، كمساهمة أولى لها، بتقديم مدخلات لتقرير تخطيطي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الولايات البيئية والكفاءات لمنظومة الأمم المتحدة. وعلى أساس ذلك، اتفق المشاركون في العملية التشاورية على إعداد إطار على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الاستراتيجيات الخاصة بالبيئة، مع التركيز على تحقيق المزيد من أوجه التآزر، والتعاون، والاتساق بشأن البيئة فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة، مع تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الأهداف المشتركة لخطة التنمية المستدامة من أجل تيسير التقارب بين الاستراتيجيات التنظيمية الحالية والمستقبلية لهذه المؤسسات فيما يتعلق بالبيئة.
2. والهدف من وضع إطار على نطاق المنظومة للاستراتيجيات هو ضمان اتساق السياسات ذات الصلة، والتنسيق الفعال لمختلف الخدمات، والأنشطة، والبرامج التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة، على أن تُؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، أهداف التنمية المستدامة، وأهداف الأطر التشريعية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسيشمل الإطار عدداً من الاستراتيجيات الفرعية المواضيعية والمتعلقة بقضايا محددة، كما سيستفيد من هذه الاستراتيجيات، ويقوم بهيكلتها، بما في ذلك أي استراتيجيات نُفذت بالفعل بقيادة أحد كيانات الأمم المتحدة. وبتمكينه لمنظور على نطاق المنظومة، سيدعم الإطار عمل جمعية الأمم المتحدة للبيئة من أجل تقديم توجيه عام بشأن السياسات الخاصة بالبرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة، ووفقاً لقرار الجمعية العامة 2997 (د-27)، مع مراعاة ولاية كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة، ومجالس إداراتها التشريعية والمستقلة.
3. ووُزع مشروع إطار للاستراتيجيات على نطاق المنظومة على كبار المسؤولين (UNEP/EA.2/INF/1) للنظر فيه وإقراره، وسيُعرض بعد ذلك على مجلس الرؤساء التنفيذيين، وسيقدمه رئيس فريق الإدارة البيئية إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

دال - زيادة فعالية فريق الإدارة البيئية إلى أقصى حد

1. في سياق المناقشة بشأن خطة ما بعد عام 2015، التي أتاحت الفرص لتعزيز تنسيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة في قرارها 1/11 إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه رئيس فريق الإدارة البيئية، أن يقوم، بالتشاور مع الأمين العام، ومجلس الرؤساء التنفيذيين، بتحديد التدابير الممكنة لزيادة فعالية وكفاءة الفريق الى أقصى درجة، وأن يقدم إلى الجمعية تقريراً يتضمن التوصيات لكي تنظر فيه في دورتها الثانية. وأنشأ كبار المسؤولين في فريق الإدارة البيئية في اجتماعهم العشرين فريق عمل مشترك بين الوكالات لذلك الغرض.
2. وأجرى فريق العمل استعراضاً لاختصاصات فريق الإدارة البيئية، وطرائق عمله، وبصورة أعم فعالية الفريق ومدى قدرته على تحقيق الهدف المقصود منه، وانبثق عن الاستعراض تقرير بعنوان **’’زيادة فعالية فريق الإدارة البيئية إلى اقصى درجة في إطار خطة عام 2030 للتنمية المستدامة‘‘**. وسيواصل فريق العمل عمله بالنظر في التوصيات والنتائج الواردة في التقرير، والنظر في الآثار المحتملة التي تنطوي عليها هذه التوصيات والنتائج، فضلاً عن تحديد التدابير القصيرة الأجل والطويلة الأجل الرامية إلى تعزيز فعالية الفريق دعماً لخطة عام 2030.
3. وعلاوة على ذلك، طلب كبار المسؤولين إلى فريق العمل أن يعد تقريراً عن تنفيذ البعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحليل أوجه التآزر المحتملة مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وكيف يمكن أن يساهم البعد البيئي في تحقيق الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لأهداف التنمية المستدامة. والتحليل قيد الإعداد ومن المتوقع إنجازه في نيسان/أبريل 2016.

ثالثاً - التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة دعماً لخطة عام 2030 للتنمية المستدامة

ألف - دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آليات التنسيق المواضيعي الأخرى على المستوى العالمي

1. بالإضافة إلى فريق الإدارة البيئية، يؤدي برنامج الأمم المتحدة للبيئة دوراً تنظيمياً وقيادياً لعدد من آليات التنسيق المواضيعي النشطة على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ما يرد أدناه، يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً التوجيه الفني المرتبط بالبيئة عن طريق آليات التنسيق المواضيعي التي يُتوقع أن يتواءم البرنامج معها عندما ينفذ برنامج عمله كجزء من الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل إدماج الأطر المعيارية والتشغيلية. وتقدم الوثيقة UNEP/EA.2/INF**/**14 (المرفق الرابع) أمثلة على الشراكات الثنائية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي توفر طريقة تشغيلية إضافية لتعزيز التعاون، وحشد الجهود، والاستفادة من الخبرة التقنية ونقاط القوة التشغيلية لكل شريك.
2. وينظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة [فريق التنسيق المشترك بين الوكالات](http://www.unep.org/10yfp/ActorsStructure/UNInteragencyCoordinationGroup/tabid/106260/Default.aspx) **لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة،** الذي يهدف إلى ضمان تسليط مزيد من الضوء على إطار السنوات العشر للبرامج بوصفه آلية تنفيذ رئيسية لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وإلى مساهمة منظومة الأمم المتحدة بشكل منسق، وفعال، وفني في الاطار، مع مراعاة الولايات وبرامج العمل القائمة وإنجاز تنفيذ أهداف البرنامج، ومقاصده، ووظائفه عن طريق تنفيذ برامجه الستة على كل المستويات، فضلاً عن تعزيز تقاسم المعلومات وتنسيقها فيما بين هيئات الأمم المتحدة لدعم الحكومات، والشركاء الآخرين في الجهود المبذولة للتحول إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وتؤدي الآن كيانات الأمم المتحدة المتعاونة دوراً رائداً في البرامج الفردية، كما هو الحال بالنسبة لمنظمة السياحة العالمية، أو كأعضاء في اللجنة الاستشارية المكونة من أصحاب مصلحة متعددين، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، ومعهد الدراسات العليا التابع لجامعة الأمم المتحدة. وتشارك أيضاً بعض الكيانات أعلاه في وضع مشاريع تنفيذ للإطار الواسع النطاق بالتعاون مع مجموعة من الشركاء البرنامجيين. وشارك عدد من كيانات الأمم المتحدة مشاركة قوية في عمليات تشاور واسعة النطاق فيما بين أصحاب مصلحة متعددين تُوجت بستة برامج، كما بلغ مجموع كيانات الأمم المتحدة التي هي من الشركاء البرنامجيين 18 كياناً. وركزت أيضاً اجتماعات فريق التنسيق المشترك بين الوكالات على ضرورة ربط إطار العمل العشري للبرامج بأهداف التنمية المستدامة على نحو يفضي إلى تعاون أوثق مع شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة بشأن موضوع مؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، بدعم من ورقتي المناقشة السابقتين اللتين أعدهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن موضوع أهداف ومؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين من أجل أهداف التنمية المستدامة.
3. وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مشارك في عقد فريق العمل المشترك بين وكالات الأمم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة الذي أُنشئ كعنصر مكمل لآلية تيسير التكنولوجيا التي أُنشئت بموجب الفقرة 70 من الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية في مرحلة ما بعد عام 2015 ’’تحويل عالمنا: خطة 2030 للتنمية المستدامة‘‘([[6]](#footnote-6)) والفقرة 123 من خطة عمل أديس أبابا، والتي انطلقت في مؤتمر القمة المذكور في أيلول/سبتمبر 2015. وتعزز آلية تيسير التكنولوجيا التنسيق، والاتساق، والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، كما تعزز أيضاً أوجه التآزر، والفعالية، ومبادرات بناء القدرات، من بين جملة أمور أخرى. وكان برنامج الأمم المتحدة للبيئة أحد الجهات المحركة الرئيسية لإنشاء الفريق العامل غير الرسمي المعني بتيسير التكنولوجيا الذي كان سلفاً لفريق العمل المشترك بين الوكالات.
4. وفريق العمل المشترك بين الوكالات مسؤول عن التحضير لمنتدى أصحاب المصلحة المتعددين المعني بتسخير العلم، والتكنولوجيا، والابتكار من أجل أهداف التنمية المستدامة، وعن وضع وتشغيل منبر على شبكة الإنترنت للمبادرات في مجالات العلم، والتكنولوجيا، والابتكار. وسينظر فريق العمل في الدور الشامل لعدة قطاعات الذي سيؤديه العلم، والتكنولوجيا، والابتكار بصورة عامة، والتكنولوجيات السليمة بيئيا بصفة خاصة في سياق تنفيذ الأهداف. ويساعد الفريق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز الروابط بين أنشطته الحالية ذات الصلة بالتكنولوجيا، مثل مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، وكذلك في جهود البرنامج الرامية إلى التنفيذ في إطار الهدف الأوسع نطاقاً للتنمية المستدامة. وحتى الآن، ما برحت الوكالات الأعضاء في فريق العمل المشترك بين الوكالات، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقدم المعلومات من أجل التخطيط الأولي للمبادرات والأنشطة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار داخل منظومة الأمم المتحدة. وستشمل الجهود المستقبلية، في جملة أمور، مساهمات فنية في منتدى أصحاب المصلحة المتعددين المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.
5. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة لدعم عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات التنمية المستدامة الذي يتألف من الدول الأعضاء، ويضم وكالات إقليمية ودولية بصفة مراقبين. وسيقدم فريق الخبراء المشترك بين الوكالات مقترحاً بشأن إطار عالمي للمؤشرات مع المؤشرات الشاملة والعالمية المرتبطة بها لتنظر فيه لجنة الإحصاءات في آذار/مارس 2016. ومنذ إنشاء الفريق في آذار/مارس 2015، أُوكل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن وضع المؤشرات والمعلومات التقنية، بما في ذلك البيانات الوصفية والمنهجية للهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المستدامين)، والهدف 13 (تغير المناخ).
6. و*تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي* هو منشور من منشورات منظومة الأمم المتحدة يهدف إلى أن يعمل كمساهمة في تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وكأداة قوية تستند إلى الأدلة لدعم مقرري السياسات في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط في إعداد إصدار عام 2015 بعدة سبل تشمل إتاحة مجموعة كبيرة من التقييمات، وإعارة موظف من الفئة الفنية بنسبة 50 في المائة من وقته. واستفاد كل فصل من فصول التقرير تقريباً من مساهمات فنية وملاحظات قدمتها الشُعَب الفنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك من استعراض أجرته تلك الشُعَب. وبالمثل، يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إصدار عام 2016، حيث ساهم في المناقشات بشأن القضايا الناشئة، وفي استعراض الأقران في اجتماع فريق الخبراء الرفيع المستوى من أجل تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي في تشرين الأول/أكتوبر 2015.
7. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة بشأن كتالوج بيانات منظومة الأمم المتحدة، ومنبر الابتكار لأهداف التنمية المستدامة، ويمثل جزءاً من شراكة مكونة من عشرة كيانات أخرى تقوم بوضع مشروع لتعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية في البلدان النامية من أجل مساعدتها في الاستجابة بطريقة منتظمة واستراتيجية للطلب المتزايد على البيانات الذي نتج عن اعتماد أهداف التنمية المستدامة؛ ومساهمة البرنامج المستمرة في إطار المؤشرات العالمية للتنمية المستدامة، وفي تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي تكفل تلبية هذه الأدوات لاحتياجات البلدان. وما برح برنامج الأمم المتحدة للبيئة يدعم الرصد والمتابعة والاستعراض على الصعيدين الوطني والعالمي عن طريق [المنبر التفاعلي للبرنامج](http://uneplive.unep.org/) (يونيب لايف) الذي يشمل بوابة لأهداف التنمية المستدامة، ونظام ابلاغ وطني، والواجهة الأنطولوجية لأهداف التنمية المستدامة.
8. ويُعتبر هذا المستوى من مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الجوانب الفنية لخطة عام 2030 للتنمية المستدامة استمراراً لدوره النشط في الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للعملية المبكرة للفريق المفتوح العضوية. وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في قيادة العديد من مسارات العمل، وساهم في الكثير من النواتج الأخرى لفريق العمل التابع لمنظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 الذي جمع 60 من كيانات الأمم المتحدة ووكالاتها مع المنظمات الدولية. ودعم البرنامج المشاورات المتعددة الأطراف التي تقودها الدول الأعضاء بشأن خطة ما بعد عام 2015 مقدماً المساهمات التحليلية، والخبرة، والتوعية، ومناصراً للمبادئ الرئيسية الرامية إلى اتباع نهج متكامل إزاء أهداف التنمية المستدامة مع مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم رؤساء أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وشبكات العلماء والخبراء التقنيين القطريين بقيادة كبير العلماء في البرنامج والمستشار الخاص للمدير التنفيذي المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015، وأهداف التنمية المستدامة. وساعدت الإحاطات التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأحداث الجانبية التي نظمها على هامش دورات الفريق المفتوح العضوية المعني بالتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى للتنمية المستدامة، على تعزيز التنسيق والتعاون مع أصحاب المصلحة الذي تنوعوا بين الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وكانت المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فعالة في دعم الدول الأعضاء في مناقشة الجوانب البيئية لهذه الخطة الجديدة.

باء - العمل عن طريق آليات منظومة الأمم المتحدة للتنسيق على الصعيد الإقليمي

1. على المستوى الإقليمي، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الهيئات الإقليمية وآليات الأمم المتحدة للتنسيق وعن طريقها، ويشمل ذلك لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية وآلياتها الإقليمية للتنسيق، والأفرقة الإقليمية والآليات الفرعية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. والمكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هي مرتكز أداء برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ويعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بفعالية مكاتبه الإقليمية لتلبية الاحتياجات الإقليمية والقطرية، ولإشراك الحكومات في السياسات والإدارة البيئية، وينسق مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة من أجل توحيد الأداء في الأمم المتحدة، وفيما يتعلق بأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.
2. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، على سبيل المثال، يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في رئاسة الفريق العامل المواضيعي المعني بالبيئة وإدارة الكوارث الذي قاد عن طريقه تنظيم اجتماع رابطة أمم جنوب شرق آسيا مع الأمم المتحدة بشأن التخطيط البيئي لما بعد 2015، الذي عقد في أيار/مايو وتم الاتفاق فيه على وضع خطة عمل بيئية مشتركة للفترة 2016-2020. وفي تقرير الفريق العامل المواضيعي المعنون ’’نحو اقتصاد أخضر من أجل التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر: منظور آسيا والمحيط الهادئ‘‘، سلط برنامج الأمم المتحدة للبيئة الضوء على إمكانية تعزيز الاقتصاد الأخضر عن طريق الخدمات التجارية، والمعلومات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات والمرافق العامة. وبالاستفادة من تقرير الاستطلاع لتصميم نظام مالي مستدام والمعنون ’’النظام المالي الذي نحتاج اليه: مواءمة النظام المالي مع التنمية المستدامة‘‘، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة فصولاً عن الكفاءة في استخدام الموارد، والتمويل لأغراض التنمية من أجل إعداد تقرير إقليمي جديد لإثراء المناقشات التي من المقرر أن تجري في المؤتمر الوزاري المعني بالبيئة والتنمية في عام 2016.
3. وفي آسيا والمحيط الهادئ أيضاً، يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة كعضو في فريق دعم الأقران لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وكان البرنامج مورداً رئيسياً في مجال أهداف التنمية المستدامة حيث يسر الجلسات الخاصة بالأهداف في معتكفات الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، والاجتماعات الإقليمية للأمم المتحدة التي ساعدت على تسليط الضوء على النهج المتكامل عن طريق مبادرات رئيسية من قبيل الفقر والبيئة والشراكة من أجل العمل بشأن الاقتصاد الأخضر. وقاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة عملية وضع منهجية للتقييمات الوطنية لبيانات أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لآسيا والمحيط الهادئ بوصفها أداة تخطيط عالمي في مجال إرشاد المجموعة بشأن التعميم، والتعجيل، ودعم السياسات؛ والتقييمات الوطنية للبيانات توفر للبرنامج مدخلاً لتقاسم العمل بشأن الكفاءة في استخدام الموارد ومؤشرات الاستهلاك والإنتاج المستدامين مع مكاتب الإحصاء الوطنية. وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً في رئاسة فريق عمل إقليمي تابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية يعنى بتعميم تغير المناخ في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وقد اُعتمدت فيما بعد المبادئ التوجيهية العالمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن هذه المسألة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، كما تم حشد دعم الآليات الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة لإجراء التدريب على المستوى القطري.
4. وفي غرب آسيا، تعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الفريق التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وفي الجهود المبذولة في إطار آلية التنسيق على الصعيد الإقليمي من أجل إدماج قضايا البيئة في المشاورات بشأن العملية المؤدية إلى وضع خطة عام 2030 للتنمية المستدامة، وشمل ذلك المشاركة في تنظيم المنتدى العربي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتنظيم دورة مواضيعية عن البعد البيئي للتنمية المستدامة في منتدى التنمية العربي في نيسان/أبريل 2013. ويشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وهما الهيئتان اللتان نظمتا المشاورات في المنطقة العربية، في رئاسة الفريق العامل المواضيعي المعني بالتحول الذي مرت به المنطقة في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ويعمل البرنامج واللجنة معاً في إعداد الإصدار الأول من تقرير التنمية المستدامة في المنطقة العربية الذي من المقرر أن يصدر في أوائل عام 2016.
5. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وضع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تعميم الاستدامة البيئية في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية باعتباره من الأولويات بالنسبة لكوبا والسلفادور. وفي المكسيك، أفضى التعاون فيما بين الوكالات بقيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف تنفيذ نتائج الاقتصاد الأخضر لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية لهذا البلد إلى عدد من المبادرات المشتركة مع مجموعة من أصحاب المصلحة. وبالمثل، حقق برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقدماً في إدماج التكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والضمان الاجتماعي في الجمهورية الدومينيكية، وقام البرنامج عن طريق مبادرته المعنية بالفقر والبيئة ومن خلال منبر البوابة الإقليمية لنقل التكنولوجيا والعمل في مجال تغير المناخ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بتقديم الدعم للحكومة في سياق جهودها الرامية إلى إدراج مُعامِلات الضعف في تحديد المستفيدين من برامج الضمان الاجتماعي. ويقود برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً الجهود الرامية إلى حماية التنوع البيولوجي عن طريق مبادرة ممر التنوع البيولوجي الكاريبي التي وُضعت بشكل مشترك من جانب كوبا، والجمهورية الدومينيكية، وهايتي، وتتناول القضايا الاجتماعية في أوساط السكان الريفيين الضعفاء كنهج متكامل إزاء المحافظة على التنوع البيولوجي.

باء - العمل عن طريق آليات منظومة الأمم المتحدة للتنسيق على الصعيد الإقليمي

1. يسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وضع معارفه وخبراته في خدمة الأولويات والأطر الاستراتيجية الوطنية، كما يسعى للمساهمة في القدرات الجماعية للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة مع دعم إدماج البعد البيئي للتنمية المستدامة عن طريق المبادرات والبرمجة الابتكارية والتحفيزية ذات القيادة القطرية. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجموعة واسعة من الخدمات التي تهدف إلى ترسيخ الاستدامة البيئية في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية؛ وترد تفاصيل أكثر عن مساهمة البرنامج في الإطار وفي البرمجة المشتركة على المستوى الوطني في الوثيقة UNEP/EA.2/INF/14 المتعلقة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي تضطلع به الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يجري كل أربع سنوات. وفي عام 2014 شمل عمل البرنامج 42 بلداً تمر بمراحل مختلفة من وضع وتنفيذ أطرها الإنمائية، وأدمجت خمسة بلدان منها الاستدامة البيئية إدماجاً كاملاً في تلك الأطر. وبحلول حزيران/يونيه 2015، جرى تدريب أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة في ثلاثة بلدان جديدة في مجال الاستدامة البيئية، كما تم وضع موجزات بيئية وطنية في أربعة بلدان جديدة؛ وبدأ العمل في مشاريع مشتركة بدعم تقني ومشاركة من الفريق العامل المواضيعي في بلدين جديدين؛ واكتملت أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الانمائية في 11 بلداً جديداً، كما جرى دعم برامج قطرية لتعميم الاستدامة البيئية في أربعة بلدان جديدة. وبلغ عدد البلدان التي ساعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ بداية 2014 ما مجموعه 60 بلداً.
2. وعلى سبيل المثال، حقق دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة لحكومة هايتي المزيد من الإنجازات في مجال التنمية المستدامة في جنوب البلد. وفي عام 2011، بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحالفاً لوكالات الأمم المتحدة والشركاء يُسمى مبادرة الساحل الجنوبي (Côte Sud Initiative) بهدف تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي القادرين على المقاومة في المنطقة الساحلية. وأنشئ التحالف اللامركزي لكي يقدم الدعم إلى الحكومات في مجالات التنسيق، والتنفيذ، والإبلاغ بروح مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، ويمثل جزءاً من الإطار الاستراتيجي المتكامل للأمم المتحدة. وانضمت إلى المبادرة التي ما برح برنامج الأمم المتحدة للبيئة يقوم بتنسيقها خلال السنوات الخمس الماضية كيانات عديدة تابعة للأمم المتحدة، بما فيها منظمة لأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فضلاً عن الشركاء. ويستند هيكل المبادرة إلى خمسة برامج مواضيعية رئيسية مترابطة، وهي الإدارة في الجنوب، والبحار في الجنوب، والأراضي في الجنوب، والطرق في الجنوب، والطاقة في الجنوب. وساعدت الهوية المشتركة التي وُضعت لمبادرة الساحل الجنوبي في عام 2011 في تعزيز أوجه التآزر فيما بين الوكالات داخل التحالف، وستُبرز الهوية بمجرد ترسخها صورة العمل المتكامل ’’من أعالي الجبال إلى الحواجز المرجانية‘‘. والالتزام الطويل الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بتيسير التنسيق في مجال البيئة والتنمية المستدامة على المستوى دون الوطني يسهم بقدر كبير في استدامة النتائج وفعالية المعونة.
3. وسلم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بالقيمة المضافة لتضافر جهود كيانات الأمم المتحدة من أجل النهوض بالتنمية الإقليمية في هايتي عن طريق مبادرة الساحل الجنوبي، وأشار في أحد تقاريره للعام 2014 إلى أن [المبادرة]، بتشجيعها التنمية المستدامة في الإدارة الجنوبية، تشكل تجربة للأداء الموحد على المستوى المحلي، وهي تجربة من شأنها أن تكون مصدر إلهام للمبادرات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع.
4. وبعد خمس سنوات، انتقلت أدوات التنسيق ودينامية التنمية الإقليمية المتكاملة ذات الصلة المنبثقة عن مبادرة الساحل الجنوبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الحكومة وأدمجت فيها، عن طريق اللجنة المشتركة بين الوزارات للتخطيط الإقليمي والسلطات الإقليمية، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في هايتي. وفي عام 2015، أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب المنسق المقيم مذكرة مفاهيمية بعنوان ’’الآلية الإقليمية المتكاملة للجنوب‘‘ بمشاركة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أدمجت فيها نتائج مبادرة الساحل الجنوبي لدعم الحكومة، وقدمت التوجيه للفريق القطري التابع للأمم المتحدة على المستوى دون الوطني.

رابعاً - استنتاجات: نحو المزيد من الاتساق لعمل منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة

1. قام هذا التقرير بتسليط الضوء على كيفية تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة لولايته من أجل إدماج البيئة على نطاق جميع جداول أعمال الأمم المتحدة، وذلك بالعمل التعاوني عن طريق فريق الإدارة البيئية والعديد من الآليات، والاستراتيجيات والشراكات الابتكارية من أجل تحسين الأداء، وزيادة الأثر، والنتائج، وإنشاء أوجه تآزر، وتعزيز العمل الجماعي، وتحقيق أقصى قدر ممكن من إمكانية التنمية السليمة بيئياً.
2. وسيلزم أن تكون الجهود الرامية إلى تنفيذ هذه النُهج المتكاملة والمنسقة جزءاً لا يتجزأ من نموذج تسيير الأعمال والثقافة التنظيمية على مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وبالنسبة لخطة عام 2030 للتنمية المستدامة، ونتائج المؤتمرات الحكومة الدولية مثل الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عقدت في باريس، فرنسا، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية الذي عقد في أديس أبابا، اثيوبيا، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث الذي انعقد في سنداي، اليابان، ومؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، ومؤتمر القمة العالمي للشؤون الانسانية، فكلها تتطلب أن تعمل الكيانات كفريق أمم متحدة واحد، يحقق الإنجازات بشكل مشترك، واعتماداً على رؤية مشتركة للتنمية المستدامة.
3. ومن الأهمية بمكان التسليم أيضاً بأن هناك حدود للتنسيق، وعقبات أمام التعاون. وأُنشئت منظومة الأمم المتحدة كنظام له وحدات وظيفية تتمتع بدرجة عالية من اللامركزية، وفي بعض الحالات بالاستقلالية. ورغم أن هذا النظام يتسم بالاستجابات القطاعية القوية، والتخصص التقني الذي تدعو الحاجة إليه في معظم الأحيان، فهو يجلب معه أيضاً تفاوتاً في التسلسل الإداري ونظم المساءلة والتمويل. ويستند العمل المنسق في هذا النطاق المؤسسي المعقد إلى النواحي المشتركة في خطط التنمية المستدامة، وجوانب تكامل الولايات، والاعتراف المتبادل بالخبرات والجهود على نطاق المنظومة من أجل تخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة للشركاء وأصحاب المصلحة.
4. ولذلك فان العنصر الأساسي في الأداء الموحد على كامل نطاق الولايات ومجالات الخبرة هو التأكيد مجدداً على مركزية خطة العام 2030 للتنمية المستدامة بالنسبة للمنظومة ككل على المستويات العالمية، والإقليمية، والوطنية، وتوفير موضوع مركزي مشترك، ومبدأ تنظيمي على نطاق مجالس الإدارة والأمانات. ويحتاج كل جزء من منظومة الأمم المتحدة إلى أن يظل وثيق الصلة بولايته/ولاياته مع السعي إلى العمل أفقياً على كامل نطاق المنظومة لتعزيز وترسيخ النتائج والأثر.
5. ومن شأن البيانات والتشغيل المشترك بين نظم الأمم المتحدة للمعلومات والمعارف أن يساعد في إجراء الدراسات التحليلية المتكاملة التي تشتد الحاجة اليها لتحديد الأسباب الجذرية، أو دوافع عدم الاستدامة، ومن ثم، تهيئة الساحة للشراكات والاستراتيجيات المتعددة القطاعات والمتعددة أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ خطة عام 2030. ويمكن أن تتعاون منظومة الأمم المتحدة بعدة طرق تشمل الاستفادة من الآليات القائمة على القضايا، التي تكفل العمل المتسق بشأن دوافع أو أسباب جذرية محددة، ومطابقة التركيز الفني مع طريقة من طرق الأداء المتكامل عن طريق البرمجة المشتركة، مع تحديد المسؤوليات والمساءلات بوضوح فيما يتعلق بالنتائج على نحو يضمن التمكن من قياس النتائج والآثار الإفرادية والجماعية.
6. وينبغي بذل الجهود لتخفيض تكاليف المعاملات عن طريق الابتكار وتطوير نموذج تسيير الأعمال لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأدواته الإدارية للمساعدة في التعاون مع الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والاعتراف المتبادل بالممارسات الرئيسية لتسيير الأعمال، بما فيها الميزنة والإبلاغ بشكل مشترك فيما يتعلق بالنتائج البرنامجية. ويُعتبر عمل المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عنصراً أساسيا للأداء البرنامجي والعمل الموحد في الأمم المتحدة على المستوى القطري، وللتنسيق مع الصناديق، والبرامج، والوكالات الأخرى على المستويين القطري والإقليمي. وسيتطلب التنفيذ الكامل في نهاية المطاف للإجراءات التشغيلية الموحدة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي إدراج أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المستوى القطري في خطط العمل السنوية المشتركة للفريق القطري التابع للأمم المتحدة.
7. ويتطلب العمل التعاوني والمنسق مجموعة من الإجراءات الإدارية والأدوات القانونية التي يجري وضعها أيضاً عن طريق الآليات على نطاق المنظومة، مثل اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وذلك لتمكين المكاتب الإقليمية والشعب التقنية التابعة للبرنامج من إجراء المعاملات مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في مجالات التخطيط، والتنفيذ، والإبلاغ بصورة مشتركة، فضلاً عن تلقي الأموال من الحكومات والشركاء الثنائيين الممولين في المناطق. وينبغي أن تكون البرمجة على نطاق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مرنة وقادرة على الاستجابة لتلبية الاحتياجات الناشئة والملحة في الحالات الإنمائية، ويشمل ذلك الحالات التي تنشأ في إطار عرض استجابة منظومة الأمم المتحدة للحالات الإنسانية وحالات الطوارئ.
8. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة اعتماد ثقافة تضافر الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتبني العقلية الداعية إلى ”برنامج الأمم المتحدة للبيئة كجزء من منظومة الأمم المتحدة“ التي تساعد الموظفين على فهم كيف أن عمل البرنامج ’’يتصل‘‘ بعمل منظومة الأمم المتحدة ككل و’’يندرج‘‘ في هذا العمل. وسينطوي ذلك على وضع الحوافز ومؤشرات الأداء بصورة منهجية من أجل العمل المشترك على نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويتطلب تنفيذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة فهماً أعمق لولاية كل مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومن ثم، إقامة تعاون أكثر فعالية على أساس الاعتراف المتبادل بخبرة كل مؤسسة ونماذج تسييرها لأعمالها. وينبغي تشجيع الموظفين على إقامة شراكات مع أصحاب مصلحة متعددين، والعمل على نطاق القطاعات، والمشاركة في الشبكات المهنية الشاملة لعدة منظمات لتقديم استجابات متكاملة وشاملة لعدة تخصصات من أجل مواجهة التحديات في مجال التنمية المستدامة.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. \* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 3 أيار/مايو 2016.

   \*\* UNEP/EA.2/1. [↑](#footnote-ref-1)
2. () قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 66/288 ’’المستقبل الذي نصبو إليه‘‘. [↑](#footnote-ref-2)
3. () قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 70/1 ’’تحويل عالمنا: خطة 2030 للتنمية المستدامة‘‘. [↑](#footnote-ref-3)
4. () قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2997 (د-27) المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1972 بشأن الترتيبات المؤسسية والمالية للتعاون الدولي في مجال البيئة. [↑](#footnote-ref-4)
5. () قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 70/1 ’’تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030‘‘. [↑](#footnote-ref-5)
6. () قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 70/1 ’’تحويل عالمنا: خطة 2030 للتنمية المستدامة‘‘. [↑](#footnote-ref-6)